

أبن زاف جميلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

أبن تركي أسماء

جامعة محمد خيضر بسكرة

علم الاجتماع في الجزائر بين الإشكالات النظرية والتطبيقية.

ملخص :

بر مصطلح العلم من المصطلحات شديدة الدقة، إذ لم تتم صياغته إلا في الثلث الأول من القرن 19 والذي دل أنك على نسق معرفي متنامي والذي تعلق على وجه الخصوص بالعلوم الطبيعية والكيمياء بمناهجها الدقيقة والمحكمة، ثم توالى بعدها علوم أخرى وفقاً لهذا المصطلح الدقيق. والتي كان من بين أحدثها علم الاجتماع.

يتفق غالبية علماء الاجتماع على أن هذا العلم ما يزال في طور التكون والنمو، وأنه رغم تجاوزه القرن من الزمان ما يزال لم يأخذ صورته النهائية بعد فحسب روبرت ميرتون فإنه " يوجد في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم اجتماع، وإن لكل منهم علم الاجتماع الخاص به " ويتفلس الاتجاه يقول ريمون آرون " تميز علم الاجتماع في الواقع بالبحث الدائم عن نفسه، ويتفق علماء الاجتماع كلهم، على نقطة واحدة فقط، هي صعوبة تحديد علم الاجتماع ".

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نسأل هل المشكلات النظرية والتطبيقية التي يعاني منها علم الاجتماع هي نتيجة الظروف الاجتماعية المحيطة بالبيئة التعليمية لهذا العلم أي هل هو نتيجة للتغيرات التي عرفتها وتعرفها الجزائر إلى يومنا هذا؟

هل هذا العلم يحتاج إلى ظروف خاصة ليتطور عندنا كما تطور في المجتمعات الأوروبية؟

وهو ما سنحاول أن نبينه من خلال هذه المداخلة بالبحث في الأصول الأولى لهذا العلم والأسباب الحقيقية لظهوره؟ ومن ثم محاولة إسقاطه بطريقة سوسبيولوجية على واقع علم الاجتماع في الجزائر من خلال طرحنا للتساؤلين الرئيسيين التاليين:

تساؤلات الدراسة:

- هل طبيعة الظروف الاجتماعية هي فقط من تصنع علم الاجتماع؟ وما موقع علم الاجتماع في الجزائر من ذلك؟
- وكيف يمكن لعلم الاجتماع أن يحقق الوظائف التي أنشأ من أجلها؟

المداخلة

إن العلم أيا كان موضوعه عبارة عن نشاط إنساني مستهدف ومقصود، وهذا يعني ارتباط العلم بالسياق المجتمعي وتأثره بالمؤثرات التي تحدد النشاط الإنساني زمانيا ومكانيا، الأمر الذي جعل هذه الوظيفة الاجتماعية متباينة بين فترة وأخرى، وبين مجتمع وآخر بل وتباين الموقع الطبقي الاجتماعي الذي ينتمي إليه الباحث وينظر من خلاله إلى الواقع الاجتماعي.ⁱ

وبالنسبة لعلم الاجتماع فهناك تباينات كثيرة ارتبطت بتحديد العلم وموضوعه، هذه التباينات فرضتها طبيعة العلم في نشأته وتطوره بجوار الأطر المجتمعية والفكرية التي أحاطت به، بما في ذلك الدين والفلسفة والعلوم الطبيعية، كما تأثر بطبيعة التغيرات التي طرأت ولا تزال تواصل تأثيرها على المجتمع الإنساني، وبمحمل الظروف الاجتماعية والثقافية التي أحاطت بكل رائد من رواد العلم وجعلته يرتبط بمجتمع دون غيره، زد على هذا حالة المنهج العلمي في كل فترة من الفترات التي مر بها العلم، ورغم هذه التباينات فإن ثمة نقاط أساسية تمثل ولو هيكلًا عامًا يتحرك من خلاله علم الاجتماع ويتحدد به موضوعه الأساسي، وهو هيكل يشير إلى أن علم الاجتماع هو علم دراسة الإنسان والمجتمع دراسة علمية تعتمد على المنهج العلمي، وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب في البحث فهو إذن يدرس المجتمع ككل في ثباته وتغيره ويدرس الإنسان من خلال علاقته بالمجتمع.ⁱⁱ

علم الاجتماع في الغرب:

من العوامل التي ساهمت في ظهور علم الاجتماع في الغرب وفي أوروبا تحديدًا الظروف الاجتماعية السيئة والتغيرات الواسعة، التي حدثت نتيجة سير هذه المجتمعات في طريق التصنيع وما ترتب على ذلك من ظهور مشكلات اجتماعية متعددة، كافتصال الناس عن أسرهم لساعات طويلة من اليوم والازدحام وسوء الأحوال السكنية وغيرها من الظروف التي مهدت لظهور هذا العلم.ⁱⁱⁱ

إذ يذهب الكثير من مؤرخي الفكر الاجتماعي إلى أن البناء الحالي لعلم الاجتماع إنما يرجع بصورة أو بأخرى للأساق الفكرية التي صاغها رواد مبكرون مثل باريتو ودوركايم وفير.^{iv}

فعلم الاجتماع بدأ في الظهور كعلم مستقل منذ منتصف القرن 19 وبدأت تظهر فكرة القوانين الوضعية والشعور بأن الظواهر الاجتماعية كغيرها من الظواهر تخضع لقوانين تنظم سيرها وتطورها، وقد أخذ هذا الاتجاه العلمي يقوى شيئًا فشيئًا محاولًا التغلب على الاتجاهات الفلسفية والغائية حتى استطاع أن يتغلب عليها في نهاية القرن 19، وحقق تقدمًا خلال النصف الأول من القرن 20 على يد كثير من العلماء الاجتماعيين أمثال هيربرت سبنسر في إنجلترا وإميل دوركايم في فرنسا وماكس فيبر في ألمانيا وغيرهم.^v

فولادة علم الاجتماع لم تكن من خارج الأحداث والمعطيات، وإنما كانت تعبيرًا عن أكثر من حدث سياسي واجتماعي، فنظرية العقد الاجتماعي، لم تكن لتظهر للوجود لولا انهيار القيم والمعتقدات والسلوك بفعل انهيار القيم والمعتقدات والسلوك بفعل انهيار الكنيسة الكاثوليكية بعد انتصار الثورة البروتستانتية، إضافة إلى ظهور اتجاهات فكرية بفعل هذه الثورة التي كانت بمثابة مدخل إلى تحقيق حرية الإنسان ومبدأ المساواة.^{vi}

ففي العالم الغربي كان ظهور الثورة الصناعية سببًا في انتشار التنظيمات البيروقراطية المرتبطة بالظاهرة الصناعية، حيث امتلك نسان القدرة على مواجهة الأزمات والتحديات، وتحول النسق الاجتماعي إلى قوة كبيرة للسيطرة على الإنسان من حيث السلوك والتفاعل والعلاقات، هذه الأزمات والثورات وكل الوقائع كانت الدافع لبلورة الفكر الاجتماعي، وإلى قيام علم الاجتماع القادر على حل المشكلات الاجتماعية، كما كان نشوء علم الاجتماع في أوروبا بمثابة رد فعل للأزمات الاجتماعية وعامل تأثير على اهتمام مفكري أوروبا الاجتماعيين بالسياسة والاقتصاد والرأي العام. ربما كان الوصف صحيحًا عندما وصف علم الاجتماع بأنه علم الأزمات، باعتباره خرج من وسط الأزمات الثقافية

والاجتماعية والسياسية التي صاحبت اختفاء النظام القديم وظهور الرأسمالية الصناعية التي صاحبت نشأة تيارات سياسية واتجاهات فكرية بفعل الثورة الفرنسية والصناعية^{vii}

أوجست كونت: يعتبر مؤسس علم الاجتماع فهو أول من أطلق عليه هذه التسمية، وقد عاش كونت في الفترة الممتدة بين (1798_1857) وبهذا عاش أهم ثورتين في تاريخ فرنسا الحديث هما ثورتي 1830_1948 وحدد موضوع العلم بأنه، دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الأسلوب الذي تدرس به الظواهر الطبيعية.

كما رأى أن الوضعية تمثل الأساس الذي يجب أن تركز عليه كل محاولات التنظيم الاجتماعي، للقضاء على الفوضى الاجتماعية التي تتمثل في الحركات النقدية التي كانت توجد في أوروبا في عصره.^{viii}

كارل ماركس:عاش هو الآخر فترة ليست بالقصيرة من تلك التي عاشها أوجست كونت وذلك بين (1818_1883) تنقل بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإنجلترا، الأمر الذي وسع ملاحظاته إلى جانب قراءته للتاريخ وتحليله واستيعابه، حدد موضوع علم الاجتماع الأساسي بدراسة المجتمع الإنساني ككل تاريخي متغير من خلال دراسة القوانين الاجتماعية والاقتصادية، وبحث مختلف العلاقات الداخلية لجوانب الحياة الاجتماعية، وأما عن الموضوع الأساسي للبحث السوسولوجي الماركسي فيتحدد بالعلاقات الإنتاجية علاقات الملكية.

ويتحدد الفكر الماركسي من مكونين أساسيين هما المادية التاريخية والمادية الجدلية.

إميل دوركايم:عاش فترة هدوء نسبي في تسعينيات القرن 19، حاول تفسير المجتمع من خلال التضامن الآلي والتضامن العضوي، ويحدث انتقال المجتمع من الآلي إلى العضوي بالكثافة الاجتماعية والتقسيم الاجتماعي للعمل، وأنماط الاتصال التي تيسر التلاحم بين الأفراد وبالتالي الاتفاق والاشتراك القميين وبين البيئة الاجتماعية وما يحيط بها من عوامل.^{ix}

وليس هدفنا هنا عرض فكر كل عالم على حدى وإنما كيف فسر كل عالم الظواهر الموجودة في ظل الظروف الاجتماعية المحيطة به.

وهنا يمكننا التمييز بين موقفين أساسيين، تمثل الأول في الوقوف إيجابيا مع النظام الاجتماعي القائم وبالتالي صناعة أفكار ومناهج وطرائق للوصول إلى بيانات علمية تدعم هذا النظام وتبرهن على سلامته، وهذا يكاد يكون موقف كل الرواد المؤسسين عدا واحد فقط هو كارل ماركس، فأوجست كونت كان وضعيا_والوضعية تعني الوقوف موقفا إيجابيا اتجاه النظام القائم_.

أما دوركايم فأشار إلى أن علم الاجتماع يجب أن تكون له فوائد علمية، دون تحديدها وإن كان يفهم ضمنا من كتاباته أن هذه الفوائد تتمثل في علاج المشكلات الاجتماعية التي تحافظ في النهاية على النظام القائم.

أما ماركس فعلى العكس تماما فقد رأى ضرورة تغيير النظام، والذي يعني عنده التوجه نحو الإنسان وجعل غده أكثر رحابة وعدالة.^x

علم الاجتماع في الوطن العربي والجزائر:

بالنسبة للإطار الاجتماعي الاقتصادي الذي ولد في رحابه علم الاجتماع العربي تحدده في النقاط التالية:

1_ أن الاستعمار وما صاحبه من صور ودوائر للتبعية يكاد يكون قاعدة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر الذي سيطر على المجتمع العربي بأقطاره، محاولا طبع العلم والفكر بجانب أبعاد مجتمعية أخرى، بطابع يخدم مصالحه ويحافظ عليها.

2_ كان البناء الاجتماعي للمجتمع العربي، وهو الأساس في كل فهم وتفسير يعايش أنماط إنتاجية مشوهة عند نقطة أولية جدا في التحليل، ويمكن التمييز بين نشاطين إنتاجيين أساسيين زراعي ورعوي يعيش بجوارهما نشاط تجاري هنا وهناك.

وهو ما أثر على أعمال رواد العلم في الوطن العربي، حيث أن القضايا التي شغلته كانت ممثلة في إبراز طابع العلم وأهميته، وضرورة التخصص فيه وتمييزه عن غيره من العلوم الاجتماعية فلا تكاد تجد كتابا إلا وأفرد فصلا أو أكثر لتعريف علم الاجتماع وموضوعه وشرعيته العلمية، وبعد هذا انشغل ظم أفراد الرعيل الأول بالتدريس.^{xi}

أما بالنسبة للجزائر فتبقى المرحلة التأسيسية الأولى لهذا العلم مبهمة لعدة أسباب من بينها إهمال التأريخ من طرف المختصين، إضافة إلى إستلاء الفرنسيين على الأرشيف وتعمد إتلافه، إضافة إلى عدم اهتمام السلطات بجمعه وتنظيمه.^{xii}

بينما يرى جمال معتوق أن الجزائر تنفرد بممارسة سوسيوولوجية تختلف وتتميز عنها في كل من المغرب وتونس ذلك لما تتميز به من خصوصيات، ذلك كون الجزائر لها تجربة تاريخية وثقافية متميزة عن تلك التي مرت بها المنطقين، والمتمثلة في نوعية الاستعمار الذي عرفته الجزائر وخاصة الدور الذي أداه المشتغلون بالعلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع في ظل التواجد الاستعماري، فهي كما عبر عنها محمد عابد الجابري في مقاله يقظة الوعي العروبي في المغرب بالمدرسة السوسيوولوجية الكولونيالية في الجزائر هي المدرسة التي كان من ورائها تأسيس العديد من المدارس والمستعمرات، هذه المدرسة الكولونيالية كانت رائدة في تلك الفترة وكانت تضم أكبر علماء لاجتماع والاثنوغرافيا والاثنوبولوجيا...وهو ما جعلها تعطي صبغة خاصة تنفرد بها الجزائر.^{xiii}

أما مساك أمينة فجاء في كتاباتها عن السوسيوولوجيا في الجزائر أنها بين 1962 و1972 تكونت فئة من السوسيوولوجيين حسب النموذج السوسيوولوجي التابع للإطار اللبرالي للجامعة الفرنسية. وقد ظل التوجه الفرانكفوني للخطاب السوسيوولوجي قائما داخل الجامعة الجزائرية حتى عام 1971 حيث عني بالتنظير الذي يفتقر إلى الدراسات الميدانية الواقعية، كما تميز بالاهتمام بدراسة أعمال دوركايم، ويكاد يقتصر على النقل التحصيل دون التأصيل والتحليل. فرغم الإصلاحات لم يتم التغيير المطلوب من خلال التقييم الشامل لما خلفته السوسيوولوجيا الإستعمارية، من حيث الممارسة البيداغوجية والبحثية، ومقتضيات فهم طبيعة التحولات والأحداث المستجدة حيث نجد الكثير من النظريات والتيارات الفكرية التي ظهرت على الأرض الأوربية انطلاقا من إشكاليات لها خصوصياتها قد نقلت إلى الجامعات العربية لتردد فيها بشكل آلي.

أما عن المواضيع التي ميزت هذه الفترة فكانت مكررة حول الريف والتنمية الزراعية والخدمات الاجتماعية. أي كل ماله علاقة بنتائج الثورة التحريرية، أما في الثمانينات فقد ترسخ علم الاجتماع من الناحية الكمية، حيث ارتفع عدد الدفعات والأساتذة، وعدد الأساتذة المناقشين لأطروحات الدولة، وبهذا أصبح الجانب المؤسسي لعلم الاجتماع قويا في الساحة الأكاديمية وفرض نفسه كعلم قائم بذاته وتدعم من خلال البحث واللقاءات ونشر الأفكار، وبرزت ظواهر اجتماعية جديدة في مختلف المجالات، أما اليوم فقد تنوعت الاهتمامات وشملت مشاريع جديدة، فمع استمرار الدراسات الريفية واتخاذ صورة مستقلة نوعا ما عن السياسة أخذت ظاهرة الشباب والحركات الاجتماعية اهتماما واضحا.^{xiv}

بينما جمال الدين معتوق ففي دراسته لعلم الاجتماع في الجزائر فهو يرى أن هذا العلم كان تطوره مواكبا للأحداث التاريخية والظروف الاجتماعية التي كانت في الجزائر، والتي قسم من خلالها علم الاجتماع في الجزائر إلى:

مرحلة كولونيالية: ويقصد بها تلك الدراسات والأعمال التي أجريت خلال المرحلة الاستعمارية والتي عملت على دراسة المجتمع الجزائري والتنقيب في بنياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهي ممارسة قام بها أناس سوسيوولوجيون من الاختصاص وآخرون خارجه. هذه الدراسات السوسيوولوجية تنقسم إلى نوعين، نوع رسمي مخطط له من أصحاب وزارة الحرية الفرنسية، هؤلاء

الباحثون عبارة عن عساكر ومرترقة جندوا لخدمة المشروع الكولونيالي. ونوع آخر يسمى بالسوسيوولوجيا المحايدة لأن له نزعة أكاديمية إنسانية كأعمال جاك بيرك ولوكور وشارل أندري جوليان وآخرون.^{xv}

* علم الاجتماع من الاستقلال إلى يومنا هذا:

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود أية دراسة حول علم الاجتماع بالجزائر، وعدم وجود أي أرشيف منظم حول المراحل التي مر بها قسم علم الاجتماع بالجزائر، زيادة إلى غياب المبادرة من طرف المشتغلين بهذا العلم في الجزائر للقيام بمحاضرة لكل المراحل التي قطعها هذا العلم، والذي يمكن إرجاعه إلى أسباب عديدة نذكر منها:

- مكانة هذا العلم في الجزائر.
 - القهر المؤسساتي المنظم والموجه ضد هذا العلم ومن يشتغلون فيه.
 - العقدة الدونية التي يشعر بها المشتغلون بهذا العلم.
 - عدم وضوح الرؤية لدى المشتغلين بهذا الفرع من فروع المعرفة.
 - الانقسامات والانشقاقات التي يعانيها هؤلاء المشتغلون بهذا العلم في الجزائر.
 - التحيز الأيديولوجي والمصلي لبعضهم على حساب هذا العلم.
- كل هذا جعل علم الاجتماع بالجزائر يتخبط في جو من الغموض والإيهام وهذا ما يزيد في حجم الصعوبات أمام الباحث المهتم بمثل هذا الموضوع.^{xvi}

وظائف علم الاجتماع:

يمكن اختصار وظائف علم الاجتماع في وظيفتين أساسيتين تتفرع عنها وظائف أخرى:

الأولى: وظيفة علمية تعنى بتطوير العلم نفسه، والنقد الذاتي لمختلف الجهود التي بذلت على الصعيدين النظري والمنهجي بغية الوصول بالعلم إلى درجة أكبر من الكفاءة والدقة والوصول إلى قوانين اجتماعية.

والثانية: وظيفة مجتمعية وهي تعنى جميع الأدوار التي يقوم بها العلم لمجتمع معين متدرجا من العطاء حتى الوصول إلى المجتمع الإنساني ككل، وهذه الوظيفة يمكن أن تندرج تحتها وظائف فرعية كثيرة تبدأ بفهم الواقع وتفسيره وتناوله ومشكلاته، والتخطيط لتناولها وعلاجها، سواء كانت هذه المشكلات فئوية أو قطاعية أو مجتمعية شاملة تشمل المجتمع على وجه العموم.

ومع أن الوظيفة الأولى تمثل مجال إتفاق كبير بين المشتغلين بالعلم في كل المجتمعات وعبر كل الأجيال العلمية، فإن الوظيفة الثانية هي الأكثر حساسية حيث مجرت كثيرا من القضايا والمواقف ودعت إلى إعادة النظر في العلم منذ نشأته وحتى الآن.

إن الإجابة عن هذا التساؤل تعني أولا دراسة الواقع وتشخيصه وتفسيره، وتعني ثانيا تقديم بدائل لتصورات التغيير، وتعني ثالثا العمل على إنضاج وعي الجماهير المشاركة في المجتمع من خلال وضعها على طريق التفكير العلمي وتبصيرها بما هو حادث حولها سلبيًا وإيجابيًا، وتعني رابعا ضرورة المشاركة في صناعة القرارات وفي التخطيط المجتمعي وبدون الدور الأخير يصبح الدوران الأوليان موقوفين ويصبح الدور الثالث هو الممكن والمتاح إذا تجاوز الباحث آنيته وأنانيته وأضحى ملتزمًا أمام المجتمع والإنسان لأن علم الاجتماع هو علم دراسة الإنسان والمجتمع.^{xvii}

قد كان أمل الرعييل الأول من علماء الاجتماع الغربيين أمثال كونت وماركس ودوركايم وغيره... أن يجعلوا من علم الاجتماع علما يمد العلماء والباحثين بالأساس النظري لعلم تطبيقي شامل يساهم في حل كل أنواع الخلافات والمشاكل الاجتماعية، فعلم الاجتماع في رأيهم يمكن أن يستخدم في التطبيق العملي بطريقة علمية منظمة، وبطرق متعددة، وعلى مستويات مختلفة^{xviii}

ويقول مراد زعيمي أنه بعد اتضاح قصور ما طرحته الماركسية والوضعية على حد سواء في رسم مستقبل الحياة الإنسانية، نجد أن كثيرا من علماء الاجتماع الغربيين يقولون بأنه ليس على علم الاجتماع أن يكون سبيلا للإصلاح الاجتماعي أو طريقة للخدمة الاجتماعية أو منبرا لهداية الناس إلى سواء السبيل، أو تغيير المجتمع، وإنما عليه أن يكتفي بجمع أكبر ما يمكن من الحقائق والمعلومات عن الحياة الاجتماعية ويشيد النظريات وعلى ذوي السلطان أن يفعلوا ذلك بأنفسهم. وإن كنا نسجل اختلافا وترددا بين علماء الاجتماع في تحديد مهمة علم الاجتماع، يرى زعيمي أنه على علم الاجتماع نفسه تقع مسؤولية المساهمة المباشرة في التوجيه والإرشاد إلى التغيرات المرغوبة، فحسبه أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل وضع حدود فاصلة بين البحث الاجتماعي سواء كان ميدانيا أو نظريا وتطبيقاته العملية، فليس هناك من هو أقدر على فهم الحلول العملية للمشاكل المطروحة ممن قام بدراستها وفحصها وتحديد أبعادها وضيء زعيمي أيضا ونحن نرى معه ذلك أن هناك التزاما أخلاقيا على علماء الاجتماع التقيد به إزاء الإنسانية، وعلى عاتق علم الاجتماع أيضا تقع مهمة تقويم النشاط الإنساني والسلوك الاجتماعي، وتبيان الظواهر السليمة والمرضية في المجتمع، من أجل ترشيده وعلاجه، فعليه أن لا يكتفي بمجرد الوصف والقياس لما هو كائن، فالحياة الاجتماعية حسب حسه ليست كالجناد والحيوان.^{xix}

وهنا نطرح التساؤل التالي: هل نجح علم الاجتماع في أداء هذه الوظائف أم لا؟

فحسب رأي كثير من الباحثين في علم الاجتماع فهناك هوة عميقة بين المشتغلين بهذا العلم، أي ما يقدمونه من أفكار ونظريات وحتى ما يقومون به من دراسات أميريقية وواقع هذه المجتمعات. بمعنى أن كل تلك المجهودات تبدو في كثير من الأحيان أنها هامشية لأنها لم ترق إلى لك المستوى من التنظير الذي بإمكانه تحليل وتفسير المشكلات الاجتماعية مثل الأمية البطالة الفقر الانحراف والجريمة.... هذا الواقع أصبح يعبر عليه حاليا بأزمة علم الاجتماع عن واقعه أي جوهر إهناماته الحقيقية.^{xx}

لكن هل معنى هذا أن هذه الأزمة مست العرب دون الغرب؟

ن هذه الأزمة كتب "لوي ورت" في تقديمه للطبعة الإنجليزية من كتاب "الإيديولوجية واليوتوبيا" لذني ألفه "كارل مانهايم" توضيح أهم أسباب ركود المعرفة الاجتماعية، وذلك حين ميز بين مجموعتين أساسيتين من العوامل:

الأولى: وتتمثل في المحددات التي تفرض على العلم فرضا إكراهيا قسريا من خارجه أي علاقة علم الاجتماع بالنظام الاجتماعي الذي

هو جزء منه.

والثانية: تشمل العقوبات والصعوبات الناتجة من داخل العلم نفسه، أي تشير إلى حالة العلم نظرية ومنهجا وموقفا من المجتمع.^{xxi}

كما يذهب "نورمان بيرنام" إلى أن علم الاجتماع الأمريكي المعاصر بالرغم من أنه حقق إنجازات وطور بعض الأساليب المنهجية والفنية فإنه من الناحية الاجتماعية لم يسهم في:

الإقلال من اختلال المساواة في توزيع الثروة المادية وفي حيازة القوة.

أن الباحثين انشغلوا ولا يزالون بالنظام الرأسمالي، إما بتبريره أو بتناوله مشكلاته للحفاظ عليه والعمل على استمراره.

إن العلاقة بين الباحثين في علم الاجتماع والجمهور لا تزال أسئلتها بلا إجابات مما أضعف الدور المجتمعي الشعبي للعلم.^{xxii}

وإذا كانت هذه هي نقاط الأزمة في علم الاجتماع الغربي، فإن الأزمة عندنا أشد وطأة من هذا بكثير أهمها، أن علم الاجتماع عندنا من العلوم التي لا تحظى بمكانة عالية بين العلوم الأخرى بل وحتى من بعض الأساتذة داخل الاختصاص، فإذا كان الغرب يعتمدون على نتائج البحوث الاجتماعية ويثقون بها ولو جزئياً، فإن عندنا من لا يسمع بعلم الاجتماع، فمشكلتنا إذن هي مشكلة حمل وعدم معرفة بالعلم والقناعة بأهميته فالمجتمع لا يقتنع بالأقوال وإنما يؤمن بالأفعال، ولأن علم الاجتماع عندنا يبقى حبيس الجامعة فمن الصعب جدا إقناع الآخرين به.

لذا وكخطوة أولية وجب علينا كأساتذة جامعيين أن نخرج علم الاجتماع من الجامعة إلى المجتمع، لنعرف به وبدوره، لكن بصورة تطبيقية وليس نظرية، وإلا فلا داعي من إنشاء أقسام خاصة بعلم الاجتماع، إذا لم تساهم في حل المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها أفراد المجتمع.

فأفراد المجتمع يتوقعون من علم الاجتماع أشياء كبيرة ومهمة، فهم لا يهمهم التمسك بالدقة المنهجية ولا أي نظرية أدق من الأخرى إن ما يهمهم هو خلق ظروف مواتية لبقائهم في عملهم وتفاعلهم وتعبيرهم عن إرادتهم وطموحاتهم وتطلعاتهم، فما ينتظره أفراد المجتمع من علم الاجتماع هو خلق غد أفضل يخلو من المشاكل والأزمات، أو على الأقل كيف يواجه الأزمات.

في عام 1965 وفي نقده لعلم الاجتماع في مصر وهو في الحقيقة ما يمكن أن نطبقه على الموقف السوسولوجي العربي بوجه عام ((إن لنا أن نتساءل بعد التغييرات البنائية التي حدثت في مجتمعنا وامتدت إلى المفاهيم والقيم، أي ظل علم الاجتماع بصورته الحالية؟ أم ينبغي أن نهاجمه لتغييره، أو نعد له باعتباره أداة انهازمية يوضعه الحالي...؟ إن ما يأتينا من الغرب ليس كلاماً نهائياً له طابع المسلمات، ولذلك يجب أن تكون لدينا القدرة الخلاقة، وإن تكون لدينا شجاعة النقاد البنائين، أن نهدم بناء قديماً فقد مقوماته لنقيم آخر جديداً يعبر عن الطابع الجديد لمجتمعنا، وإن كان نملك فرق بين منطلق العلم الذي لا يختلف عليه اثنان، وبين حقائق العلم، فيجب أن يكون لدينا الحقائق الخاصة بنا))^{xxiii}

فقد أفضت تبعية علم الاجتماع كامتداد لصور أخرى من التبعية إلى هزال أدواره والحساره في التدريس والتلقين والتواري خلف أسوار الجامعة فنذر إسهام الباحثين في أدوار العلم المجتمعية بدراسة الواقع والمشاركة في التخطيط له، والإسهام في إنضاج وعي المواطن بقضايا وطنه ومواطنيه، والموضوعات التي بحثت وتلك التي لا تزال مطروحة للبحث توضح مدى الابتعاد عن الموضوعات الهامة والمصرية، وكيف يمكن أن يتم هذا بصورة العلم محروزة لمنهج تم في مجتمعات أخرى.

إذ يمكن لنا القول أن أزمة علم الاجتماع الغربي قد انتقلت إلينا دون أن نصنعها، وتبليناها حتى بعد أن بدأت الكتابات الغربية نفسها تدرك تماماً فشل النظرية الليبرالية في دراسة التغيير سواء في المجتمعات الغربية أو النامية، وفي هذا يلح دانيال شيروت إلى أن معظم التحليلات الأمريكية في الخمسينات والستينات تكشف عن بؤس وعمق واضحين التفسيرات التاريخية، فقد فشلت في فهم كثير من الحركات الاجتماعية في أنجولا وموزنبيق وغيرها ومع هذا قد قبلناها ولا زلنا نعمل بها رغم قناعتنا بأنها ليست على صواب و أن بإمكاننا أن نصنع الأفضل لو أردنا ثم قررنا وطبقنا واجتهدنا.

وهنا نعود ونطرح سؤال هل بإمكاننا أن نخرج علم الاجتماع من الجامعة إلى المجتمع؟ وكيف ذلك؟

لا نريد أن نكون متشائمين أكثر من اللازم هناك العديد من الرسائل الجامعية والبحوث كانت عبارة عن دراسات ميدانية في العديد من المؤسسات الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية التي حاولت معالجة مشكل معين، لكن كان مصيرها رفوف المكتبة والغبار، فلم توظف نتائج تلك الدراسة ونحن هنا لا نريد الخوض في قيمة الأعمال، فحقيقة هناك أعمال لا ترقى إلى التطبيق أو لا تقدم شيئاً يمكن الاستفادة منه، لكن بالمقابل هناك أعمال جيدة يمكن توظيفها وهو ما نقصده هنا.

لكن هل ننتظر إلى أن يطلب منا أن نقدم نتائج بحوثنا، الأفضل أن نبادر نحن بعرض نتائج بحوثنا ونسهر على تطبيقها بأنفسنا والبحث عن أشخاص يدركون أهميتها ومتحمسون لتطبيقها، فالعلم ليس مجرد متعة وترف يتداول في الملتقيات والجلسات العلمية، بل له وظائف لا بد أن يؤديها وكلما كانت إنسانية كان العلم إنسانياً.

وهناك نقطة أهم وهي القناعة والثقة، لأنه من الصعب جداً بل من المستحيل أن تنجح في تقديم شيء لا تؤمن به، والثقة تعطينا الصبر والقدرة على المواجهة ورفض الاستسلام من أجل تحقيق هدفنا.

زد إلى هذا أنه كثيراً ما تقوم أقسام علم الاجتماع بعقد ملتقيات وطنية ودولية، وأيام دراسية، يحضرها نخبة من أساتذة الجامعات الجزائرية والدولية يطرحون فيها مشكل أو قضية اجتماعية محاولين تشخيصها وتحليلها وتفسيرها واقتراح البدائل وتقديم الحلول، لكن ما يلاحظ أن هذه الملتقيات لا يحضرها غير أساتذة الجامعة، لأن الغالبية لا يسمعون بهذا الملتقى أو بعد انتهائه بسبب نقص الاتصال بالمجتمع الخارجي، كيف أريد أن أقدم الحلول، ونحن داخل إطار الجامعة نناقش أفكارنا وتبادل التوصيات فيما بيننا أليس الأجدر بنا أن نخرج إلى المجتمع.

فنعنوان ملتقى عن التربية والإصلاح التربوي أو عن التحصيل أليس من الأفضل لنا لو اخترنا ثانوية أو متوسطة لإقامة الملتقى ووجهنا دعوات إلى المدراء والمفتشين والمعلمين، ولم لا الأولياء والتلاميذ.

أو إذا تعلق الأمر بقضية العنف لدى الشباب أو المخدرات اخترنا دار الشباب لعقد الملتقى أو أي مكان آخر، ألا يكون هذا أفضل بكثير، وبهذا نكون قد بادرننا إلى تقليص الهوة بيننا وبين المجتمع فنكون نحن من يذهب إليهم ويتقرب منهم ولا ننتظر أن يأتوا إلينا، أليس هدفنا خدمة المجتمع إذن لا بد أن نعمل جاهدين من أجل ردم هذه الهوة الموجودة بين الجامعة والمجتمع، والا لا داعي من وجود علم هدفه خدمة الإنسان وهو لا يقدم شيئاً.

الهوامش:

¹ - عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، رقم 44، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص 17.

¹ - المرجع السابق نفسه، ص ص 14_16.

¹ - طلعت إبراهيم لطفي: مدخل إلى علم الاجتماع، دار غريب القاهرة، ص 25.

¹ - محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1980، ص 79.

¹ - المرجع السابق نفسه، ص 23.

¹ - ياس خضير البياتي: النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2002، ص 43.

¹ - المرجع السابق نفسه: ص 44.

¹ - سمير نعيم أحمد: النظرية في علم الاجتماع، طبعة الثانية، دار المعارف، الإسكندرية، ص 56.

¹ - عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سبق ذكره، ص ص 82، 68.

¹ - المرجع السابق نفسه: ص 18.

¹ - المرجع السابق نفسه: ص ص 175، 169.

¹ - مسالك أمينة: علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين البرامج الأكاديمية والواقع الاجتماعي، المسألة التربوية في الجزائر في ظل

التحديات الراهنة، دراسات اجتماعية وتربوية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع جاني 2009، ص 91.

¹ - جمال معتوق: علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا، ردمك، 2006، ص 31.

¹ - مسك أمينة: مرجع سبق ذكره، ص ص 124، 91.

¹ - جمال معتوق: مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

- ¹ - المرجع السابق نفسه: ص ص 31-32.
- ¹ - عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق، ص ص 17، 18.
- ¹ - مراد زعبي: دراسات نقدية علم الاجتماع رؤية نقدية، جامعة منتوري قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال، 2004، ص ص 45-46.
- ¹ - المرجع السابق نفسه: ص ص 46-47.
- ¹ - يوسف سعدون: قراءة نقدية حول علم الاجتماع في الوطن العربي، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، دراسات اجتماعية وتربوية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، 2009، ص ص 157، 163.
- ¹ - عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سبق ذكره، ص 5.
- ¹ - المرجع السابق نفسه: ص 20.
- ³ - عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سبق ذكره، ص 191.
-